الدينار الكويتي			1 KD
$	€	£	
3.249	2.790	2.416	

المؤشر الكويتي		
السوق العام	السوق الأول	السوق الرئيسي
8,811	9,413	8,143

تقرير اقتصادي

تحديات أسعار النفط اختبار جدي لكفاءة إعداد الميزانية المقبلة

- الرئيس الأميركي يسعى إلى برميل بسعر 50 دولاراً... وتعادل الكويت 90.5
- لا يمكن الاستمرار بميزانية إيراداتها نفطية ومصروفاتها رواتب ودعوم ومناقصات
- الميزانية المقبلة للدولة يجب أن تكون ضمن مشروع يعالج الاختلالات الهيكلية للاقتصاد

الكويت تستطيع تحمُّل سنوات من تراجع أسعار النفط... والعبرة في التحول للإصلاح الاقتصادي

لا يكشف التقرير الذي نشرته صحيفة وول ستريت جورنال عن تحديد الرئيس الأميركي دونالد ترامب لسعر برميل نفط عند 50 دولاراً سراً أو توجهاً جديداً؛ فهذا السعر معلن في تصريحاته منذ إعادة انتخابه عندما كانت أسعار النفط «خام برنت وغرب تكساس» تدور حول مستويات 75 إلى 71 دولاراً للبرميل، فيما كان سعر برميل النفط الكويتي عند 74 دولاراً.

اليوم مع سعر برميل نفط لبرنت وتكساس والكويتي عند مستويات تتراوح بين 60 و65 دولاراً، رغم تصاعد موجات التوترات الجيوسياسية؛ سواء في القارة الأميركية الجنوبية أو شرق أوروبا أو الشرق الأوسط؛ تبدو أوضاع أسواق الطاقة معرّضة لضغوط وفرة المعروض حتى مع تقييد مجموعة «أوبك+» زيادة إنتاجها في الربع الأول من العام الحالي.

توقعات وتوجهات

فمعظم التوقعات الخاصة بأسواق الطاقة تتفق بدرجة ما مع توجهات ترامب في مساعيه لخفض سعر برميل النفط، إذ تحذّر شركة ترافيجورا، التي تعتبر إحدى أكبر شركات تجارة السلع الأساسية في العالم، من أن سوق النفط سيواجه فائضاً هائلاً العام الحالي مع تزايد تدفُّق المعروض الجديد وسط ضعف الاقتصاد العالمي، وتقدر أن أسعار النفط قد تظل في حدود 50 دولاراً حتى منتصف العام، قبل أن تتعافى بحلول نهايته، أما إدارة معلومات الطاقة الأميركية، فتتوقع استمرار ارتفاع مخزونات النفط العالمية؛ مما سيؤدي إلى ضغط نزولي على أسعار النفط في الأشهر المقبلة، إلا أنها ترى أن سياسة إنتاج «أوبك+»، واستمرار الصين في بناء مخزوناتها سيحدّان من انخفاض الأسعار.

وفي أحدث التوقعات، نجد أن بنك غولدمان ساكس رجّح، في مذكرة صدرت الأحد الماضي، أن تتجه أسعار النفط إلى التراجع خلال هذا العام؛ مع موجة من الإمدادات التي ستؤدي إلى فائض في السوق؛ رغم المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بروسيا وفنزويلا وإيران في التأثير على تقلبات الأسعار.

أهداف والتزام

ومع مساعي إدارة ترامب للتوصل إلى اتفاق سلام بين أوكرانيا وروسيا، إلى جانب جهود استقطاب الشركات النفطية للعمل في تطوير البنية التحتية في قطاع الطاقة الفنزويلي والضغط على إيران لتكون أقل عدائية للولايات المتحدة، فإنه في النهاية يستهدف خفض علاوة المخاطر الجيوسياسية على أسعار النفط، وهو ما يقرّب أهدافه المعلنة ببلوغ البرميل مستوى 50 دولاراً.

وبالطبع يظل التزام مجموعة «أوبك+» باستمرارها في سياسة كبح زيادة الإنتاج مؤقتاً في نطاق الربع الأول من العام الحالي، خصوصاً أن الخلافات داخل المجموعة بشأن الحصص الإنتاجية ليست جديدة وربما تعود إلى الواجهة مجدداً لأسباب فنية أو سياسية.

اعتبار وإعداد

في سياق وضع سوق الطاقة وأسعار النفط، ما يهمنا في الكويت أن وزارة المالية تعمل في الفترة الحالية على إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026 - 2027، تمهيداً لإعلانها خلال أسابيع قليلة؛ مما يستوجب من معدّي الميزانية الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المحددات أهمها أن تكون ميزانية الدولة في السنة المقبلة، المتوقع أن تتعرض لعجز مالي من بين الأكبر في تاريخ البلاد في ظل مساعي ترامب لتحقيق أهدافه، ضمن مشروع إصلاح اقتصادي مرتبط بمعالجة الاختلالات الهيكلية، لا سيما تنويع الإيرادات وإصلاح سوق العمل، وتنمية وتنويع الناتج المحلي، وهي خطط، وإن كانت تأخذ نتائجها وقتاً ما بين المديين المتوسط والطويل، فإن البدء بها وإعلانها أمر واجب على المدى القصير.

اختلالات ومخاطر

كما أن الميزانية تعتمد في إيراداتها، بما يوازي 90 بالمئة على إيرادات النفط، ويوظف القطاع العام من خلال نحو 84 بالمئة من قوة العمل الكويتية، وتنفق ما يتجاوز 80 بالمئة من مصروفاتها على الرواتب والدعوم ويتجاوز سعر برميل النفط الحالي سعر التعادل في الميزانية (90.5 دولاراً) بما يوازي 53 في المئة... هذه ميزانية تعبّر عن اختلالات وليست مجرد أرقام.

كذلك من المهم فهم أن مخاطر سوق النفط والضغط على أسعاره ليست مسألة عابرة، خصوصاً أنها أحد الأهداف الجوهرية للرئيس الأميركي، بالتالي لا يمكن التعامل معها كوضع طارئ لفترة سريعة، إنّما حالة تفرض نفسها على المدى المتوسط على الأقل، مما يعني أن استخدام أموال الدَّين العام أو الأصول السيادية لتغطية العجز المالي المتوقع هو أمر سيرفع من مخاطر المالية العامة واستدامتها.

تحميل المجتمع

كما أن مسألة تحميل المجتمع مسؤولية الإخفاق الحكومي وفرض سياسات الجباية المالية كخفض الرواتب والمزايا الوظيفية أو زيادة أسعار الرسوم والخدمات أو أملاك الدولة أو فرض الضرائب أو الشروع في برامج خصخصة في قطاعات مهمة ومعقّدة دون أدوات تنظيم أو إشراف محترفة من الدولة، لا شك في أنها ستفضي إلى نتائج سلبية اقتصادياً واجتماعياً، حتى وإن حققت لفترة وفراً مالياً... فأيّ أموال تجنيها الدولة من سياسات الجباية المالية ستنفقها على الاختلالات الاقتصادية، لا سيما سوق العمل.

تحمُّل وعبرة

صحيح أن أسعار النفط متراجعة ومهددة بمزيد من الانخفاض، لكن ذلك لا يعني أن دولة كالكويت لا تستطيع أن تتحمل سنوات معيّنة من تراجع أسعار الطاقة، إلا أن العبرة ليست في التحمل من عدمه، بل في استغلاله لإحداث تحوّل عنوانه الأبرز أن تكون ميزانية الدولة جزءاً من مشروع إصلاح اقتصادي، وليست مجرد بيانات إيرادات نفط ومصروفات رواتب ودعوم ومناقصات.

تحميل المجتمع مسؤولية الإخفاق الحكومي سيُفضي إلى نتائج سلبية اقتصادياً واجتماعياً

نتائج الخطط الإصلاحية تأخذ مدى زمنياً... لكن البدء بها سريعاً أمر واجب على المدى القصير

محمد البغلي
albaghli74@gmail.com

شركات تبحث عن شركاء لتجاوز رفض تغطية زيادات رأس المال

محمد الإتربي

في ظل موجة زيادات رأس المال تبحث شركات عن التوصل إلى اتفاق يضمن تغطية النسب غير المكتتب فيها من جانب الأفراد؛ إلا أن العديد من الشركات الاستثمارية رفضت أكثر من عرض خلال المرحلة الماضية.

وفيما كشفت مصادر مطلعة أن هناك أكثر من عملية زيادة رأسمال كبرى في قطاعات حيوية من الأسهم القيادية؛ أكدت المصادر أن هناك تفاوتاً كبيراً بين المستثمرين في الإقبال على الزيادات، حيث تؤخذ بعين الاعتبار عوامل ضرورية ومهمة أبرزها:

- قدرة الشركة على خدمة الأسهم الجديدة وتحقيق أرباح جيدة وإيجابية.
- الكفاءة المالية للشركة بما يمكّنها من منح المساهم توزيعات وعوائد جيدة، فحسابات المستثمرين تتقاطع في هكذا ملفات، في وقت يبحث المستثمر عن الفرص الأعلى والأقل مخاطرة.

والتحدي الأكبر سيواجه الشركات الخاسرة التي لديها قاعدة أفراد كبيرة من دون وجود ملكيات استراتيجية تمثل الأغلبية.

وما ينطبق على الجهات المتعهدة، كان الأمر ذاته بالنسبة لبعض المستثمرين المؤسسين وأصحاب الملاءة، إذ تلقت أكثر من شركة عروضاً لشراء الحصص التي لن تتم تغطيتها في الاكتتابات.

في السياق نفسه، أكدت المصادر أن زيادات رأس المال التي تعتمد على اكتتابات المساهمين لا تناسب كل الشركات، فالاكتتابات كلها حدها الأدنى 100 فلس وهي القيمة الاسمية للسهم، في حين بعض الأسهم يقل عن تلك القيمة بكثير.

يذكر أن عمليات زيادة رأس المال باتت بين الفرص والمخاطر، ففي ظل المخاطر والتحديات؛ تواجه عمليات الاستدانة من المساهمين تحديات من دون أن تكون هناك فرص مقنعة وعوائد متوقعة وملاك رئيسيون مبادرون بتغطية الأغلبية وجاهزون لتغطية الفائض مهما كانت نسبته. الأمر ذاته ينطبق على عمليات تمويل الزيادات مصرفياً، ففي ظل كثرة الزيادات المرتقبة ستكون هناك انتقائية شديدة في عمليات تمويل الفرص التي ستعرض على البنوك، لا سيما أنه يتم رهن تلك الأسهم، بالتالي أي أسهم غير مصنفة ضمن قوائم الرهانات المقبولة لن يتم تمويلها.

البرميل الكويتي يرتفع 42 سنتاً ليبلغ 60.59 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 42 سنتاً ليبلغ 60.59 دولاراً للبرميل في تداولات يوم الثلاثاء مقابل 60.17 دولاراً للبرميل في تداولات يوم الاثنين، وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط صباح أمس للجلسة الخامسة على التوالي وسط مخاوف من تعطل الإمدادات الإيرانية، بسبب الاضطرابات الجارية، وتبادل التهديدات بين الولايات المتحدة وإيران.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 42 سنتاً، بما يعادل 0.6 بالمئة إلى 65.89 دولاراً للبرميل، وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 36 سنتاً أو 0.6 بالمئة إلى 61.51 دولاراً للبرميل.

وحذرت طهران حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط من أنها ستضرب القواعد الأميركية على أراضيهم، إذا هاجمت واشنطن إيران. وتلقى بعض الأفراد توصية بمغادرة قاعدة عسكرية أميركية في قطر.

وقال خورخي مونتيبك المدير الإداري في أونيكس كابيتال جروب «نمر بفترة من عدم الاستقرار الجيوسياسي واحتمالية تعطل الإمدادات... ينظر إلى الاحتجاجات في إيران على أنها قد تؤدي إلى تغيير النظام. هذا أمر بالغ الأهمية، واحتمالية شن الولايات المتحدة هجوماً تبدو واردة بقوة».

أخبار الشركات

«كميفك» سددت دفعة من التسهيلات المصرفية بمليوني دينار

أعلنت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) أنها سددت دفعة من التسهيلات المصرفية مع أحد البنوك المحلية بقيمة مليوني دينار.

أما عن أثر المعلومات الجوهرية على المركز المالي للشركة فهي انخفاض في قيمة المطلوبات المتداولة والتزاماتها، الأمر الذي سينعكس على البيانات المالية خلال الربع الأول لهذا العام.

28 الجاري النظر في دعوى إلغاء إدراج «العيد»

كشف إفصاح شركة العيد للأغذية عن دعوى ضد رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، طعناً على قرار مجلس المفوضين رقم 2026/08 الصادر بتاريخ 8 الجاري بإلغاء إدراج أسهم شركة العيد للأغذية من البورصة بإلغائه، وإلغاء ما ترتب عليه من آثار، وتحدد لها موعد 28 الجاري.

«كامكو»: تجديد تسهيلات ائتمانية وتخفيضها بـ 5 ملايين دينار

قامت شركة كامكو للاستثمار بتجديد تسهيلاتها الائتمانية الممنوحة من قبل أحد البنوك المحلية، وتخفيض حدود هذه التسهيلات بمقدار 5 ملايين دينار، علماً بأن هذه التسهيلات ستستخدم لغرض تمويل أنشطة الشركة الحالية والمستقبلية.

«سنرجي» تدعو لعقد عمومية لاعتماد اتفاقية مضاربة بـ 1.3 مليون دينار

أوصى مجلس الإدارة لشركة سنرجي القابضة بمباشرة إجراءات الدعوة لعقد اجتماع جمعية عمومية عادية لمناقشة واعتماد اتفاقية مضاربة مع طرف ذي صلة، وهي شركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم من كبار الملاك بنسبة ملكية 19.9%، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة بقيمة 1.3 مليون دينار مدة 3 سنوات، وفقاً للقوانين والقواعد المنظمة للتعاملات مع الأطراف ذات الصلة.

ويعتمد الأثر المالي على الأرباح المتوقع تحقيقها من المشروع محل اتفاقية المضاربة.

تباين أداء مؤشرات البورصة بسيولة 68.2 مليون دينار

تعاملات لافتة على عدد من الأسهم الصغيرة والمتوسطة

سند الشمري

تباين أداء مؤشرات بورصة الكويت خلال جلسة أمس، حيث تراجع كل من مؤشري السوق الأول ومؤشر السوق العام بشكل محدود، في حين تمكّن مؤشر السوق الرئيسي من تسجيل ارتفاع طفيف.

وشهدت البورصة تذبذباً واضحاً في الأداء منذ بداية الجلسة، مع تعرّض عدد من الأسهم لضغوط بيعية حدّت من قدرتها على تحقيق مكاسب، الأمر الذي أثّر على حركة المؤشرات وجعل التداولات تميل الى الحذر، وكان لافتاً التعاملات على عدد من الأسهم الصغيرة والمتوسطة.

ولا تزال ضبابية المشهد الجيوساسي في المنطقة تلقي بظلالها على حركة التداول، حيث تسهم حالة عدم اليقين في الحد من شهية المستثمرين وتبقي وتيرة التداولات ضمن نطاق ضيّق.

وتراجعت القيمة المتداولة بنسبة 23 بالمئة، لتبلغ مستوى 68.2 مليون دينار، مقارنة مع سيولة قيمتها 88.6 مليوناً، خلال جلسة الثلاثاء، ليستحوذ السوق الأول على ما نسبته 70 بالمئة من إجمالي تلك التداولات، فيما استحوذ السوق الرئيسي على الحصة المتبقية ونسبتها 30 في المئة.

وعلى الرغم من الأداء المتذبذب، سجلت بعض الأسهم أداء لافتاً، وفي مقدمتها سهم أولى تكافل الذي ارتفع بأكثر من 21 بالمئة، كما حققت أسهم معادن وأسيكو وسنرجي وأصول مكاسب متوسطة.

في المقابل، سجلت مجموعة من الأسهم أداء سلبياً، حيث تراجع سهم التقدم بأكثر من 9 بالمئة، إضافة الى تراجع أسهم الكوت وميزان وسينما، متأثرة بعمليات جني أرباح وضغوط بيعية.

وتم تداول 130 سهماً، لترتفع الأسعار لـ 59 سهماً، فيما تراجعت الأسعار لـ 50، واستقرت أسعار 21 سهماً، وانخفضت المؤشرات الوزنية لـ 8 قطاعات في السوق، بصدارة قطاع الرعاية الصحية بنسبة 3.91 بالمئة، والسلع الاستهلاكية بنسبة 3.95 بالمئة، فيما ارتفعت 5 قطاعات بقيادة قطاع التأمين بنسبة 0.99 في المئة، وعقار بنسبة 0.93 بالمئة.

وفي تفاصيل أداء المؤشرات، سجّل مؤشر السوق العام خسائر بنحو 6.91 نقطة، بما يعادل 0.08 في المئة، ليصل إلى مستوى 8.811 نقطة، إذ تم تداول 229 مليون سهم، تمت عبر 17.906 صفقات.

كما تراجع مؤشر السوق الأول نحو 11.04 نقطة، بواقع 0.12 في المئة، ليبلغ مستوى 9.413 نقطة، بسيولة قيمتها 47.7 مليون دينار، وبأحجام 128.7 مليون سهم، تمت عبر 9.306 صفقات.

فيما ربح المؤشر الرئيسي نحو 8.61 نقطة، بما نسبته 0.11 في المئة، ليغلق عند مستوى 8.143 نقطة بقيمة متداولة بلغت 20.5 مليون دينار، وبكمية تداول 100.2 مليون سهم، تمت من خلال 8.600 صفقة.

ونتيجة لذلك فقد خسرت القيمة الرأسمالية للبورصة ما قيمته 41.8 مليون دينار، لتبلغ مستوى 52.61 مليارا، مقارنة بـ 52.66 مليارا، وذلك في ختام جلسة الثلاثاء، أي بارتفاع نسبته 0.07 في المئة.

وعن الأسهم الأكثر تداولاً من حيث القيمة، فقد حلّ سهم بيتك أولا بقيمة 8.3 ملايين دينار، ليستقر عند سعر 817 فلسا، تلاه التجارية بـ 5.6 ملايين، ليبلغ سعر 218 فلسا، ومن ثم أسيكو بـ 4.1 ملايين، ليرتفع إلى سعر 400 فلس، والوطني بـ 4 ملايين، ليبلغ سعر 1.001 دينار، وخامساً بنك الخليج بـ 3 ملايين، ليغلق على سعر 350 فلسا.

وتصدّر سهم أولى تكافل قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، بنسبة 21.47 في المئة، بتداول 841 ألف سهم، ليبلغ سعر 215 فلسا، تلاه معادن بـ 6.25 في المئة، وبتداول 256.9 ألف سهم، ليبلغ سعر 136 فلسا، ومن ثم أسيكو بـ 5.54 في المئة، بتداول نحو 10.6 ملايين سهم، وسنرجي بـ 4.63 في المئة، بكمية تداول 4 ملايين سهم، لينهي تعاملاته على سعر 113 فلساً، وخامسا أصول بنسبة 4.55 في المئة، وبكمية تداول بلغت 928.4 ألف سهم، ليصل إلى سعر 230 فلسا.

على الجانب الآخر، سجّل سهم التقدم انخفاضا بنسبة 9.52 في المئة، ليتصدر قائمة الأسهم الأكثر تراجعا، بتداول 13.9 ألف سهم، ليصل الى سعر 589 فلسا، تلاه الكوت بـ 4.28 في المئة، وبتداول نحو 1200 سهم، لينخفض الى سعر 1.095 دينار، ومن ثم ميزان بـ 4.17 في المئة، وبتداول نحو 257 الف سهم، ليغلق على سعر 1.469 دينار، وسينما بـ 3.99 في المئة، بكمية 24.9 سهم، لينخفض الى سعر 1.469 دينار، وخامسا مراكز، بنسبة 3.70 في المئة، وبتداول نحو 1.81 مليون سهم، ليغلق على سعر 286 فلسا.